بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تشير فيه إلى أن الضم الإسرائيلي الزاحف للضفة الغربية هو الاختبار النهائي لجدية الموقف الدولي من حل الدولتين*

٢٠٢١/١٠/٢٥

تواصل الحكومة الإسرائيلية حربها المفتوحة على الوجود الفلسطيني في القدس والمناطق المصنفة "ج" بأشكال وعناوين وتدابير مختلفة، تارة عن طريق تعميق وتوسيع الاستيطان بشكل علني كما هو حال الإعلان مع مناقصات بناء ١٣٠٠ وحدة استيطانية جديدة في المستعمرات الجاثمة على أراضي المواطنين في الضفة الغربية المحتلة، وأخرى بواسطة عمليات التطهير العرقي واسعة النطاق التي تمارسها دولة الاحتلال في القدس وفي الأغوار وفي عموم المناطق المصنفة "ج"، وتارة عن طريق ضرب مقومات الصمود الفلسطيني في المناطق المستهدفة من ناحية سكنية واقتصادية وزراعية وغيرها، كان آخرها الإقتحام الذي ارتكبته قوات الاحتلال والمستوطنين في مسافر يطا هذا اليوم، وإقدامها على تخريب الطريق الواصل للمنطقة وتدمير خط المياه الذي يغذي مواطنيها لتصبح قراها وخربها دون مياه، هذا في وقت تتواصل فيه اعتداءات عصابات المستوطنين على موسم قطف الزيتون كما حدث هذا اليوم في سرقة ثمار الزيتون في قرية جالود جنوب نابلس. ولم تتوقف يوماً عمليات تهويد وأسرلة القدس والاعتداء على جميع مستويات الحياة الفلسطينية فيها، كان آخرها مواصلة الاعتداء على المقبرة اليوسفية، والتضييق على المواطنين بمشاريع وتدابير استيطانية متعددة منها ما يتعرض له سكان حي الطور تحت شعار توسيع ما يسمى الشارع الأمريكي.

تؤكد الوزارة أن الحكومة الإسرائيلية تجاوزت جميع الخطوط الحمراء وغيّرت بشكل نهائي قواعد اللعبة السياسية التي اعتمدت على الاتفاقيات الموقعة بشكل نهائي، من حيث تفاخرها العلني بعدم وجود أية عملية سياسية مع الفلسطينيين وعدم توفر إمكانية لها في المستقبل، ومن حيث ممارساتها العملية على الأرض والتي تسعى من خلالها تغيير الواقع التاريخي والقانوني القائم في الضفة الغربية بما فيها القدس لصالح الاحتلال، وفرض وقائع جديدة يُصبح معها الحديث عن حل الدولتين درباً من الخيال وغير واقعي.

إن الوزارة اذ تُدين بأشد العبارات حرب الاحتلال المفتوحة ضد شعبنا وحقوقه الوطنية العادلة والمشروعة بأشكالها المختلفة، فإنها تحذر من المخاطر الكارثية الناتجة عن سياسة إسرائيل الاستعمارية، ليس فقط على فرض تطبيق مبدأ حل الدولتين والحل السياسي التفاوضي للصراع، وإنما أيضاً على ثقافة السلام ومصداقيتها على الشارع الفلسطيني والعربي. وعليه تحُمل

---

* **المصدر:** دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين
http://www.mofa.pna.ps/ps/ps251021

الوزارة المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية بالذات المسؤولية تجاه هذه الانتهاكات الإسرائيلية الممنهجة التي تهدد فرص تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وتخرب بشكل متعمد خطوات وإجراءات بناء الثقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

تُطالب الوزارة مجلس الأمن الدولي بالخروج عن صمته والانتقال إلى مربعات الفعل الحقيقي عبر اتخاذ الإجراءات العملية الرادعة والكفيلة بتنفيذ القرارات الأممية ذات الصلة وبمقدمتها القرار ٢٣٣٤.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/